انعكاساته جاءت بصورة طفيفة

اقتصاديون: قرار «المركزي» بتخفيض سعر الخصم لم يؤثر بشكل واضح على سوق الكويت

محمد النقي

البنك المركزي

خلف الجاسم

■ خلف الجاسم: القرار إيجابي ويخدم كل الأطراف المدينة والمستثمرة

عبدالوهاب الوزان

■ محمد النقي: تحسين أداء سوق الكويت لعموم المتداولين

■ الوزان: فرصة لتحريك الأموال والفوائض المالية

الكويت - «كونا»: أجمع اقتصاديون كويتيون أمس على ان قرار بنك الكويت المركزي اجراء تخفيض في سعر الخصم بواقع 50 نقطة اساس لينخفض سعر الخصم من مستواه الحالي 2.50 في المئة الى 2 في المئة قد انعكس بصورة طفيفة على اداء سوق الكويت للأوراق المالية «البورصة».

وقالوا في لقاءات متفرقة مع «كونا» ان السوق ما زال امامه الكثير من مثل هذه الخطوات حتى يستعيد الثقة بين اوساط المتداولين ومن ثم يستوعب القرار الذي قد تستفيد منه حاليا قطاعات مثل العقارات وشركات المقاولات والبناء ومن بعدها القطاعات الاستثمارية وغيرها.

وقال وزير التجارة والصناعة الاسبق عبد الوهاب الوزان إن القرار اعطى فرصا عديدة لتحريك الاموال والفوائض المالية للاقتراض للجهات والشركات التي لديها مشروعات وتحتاج الى السيولة خاصة المشروعات المتعلقة بالصناعة والتجارة وما شابه ذلك.

واضاف «كلما يتم تخفيض سعر الخصم يتوجه الناس للاقتراض واعطاء البنوك فرصة لتحريك السيولة المتوفرة لديها وهذه الخطوة مهمة لتحريك المياه الراكدة في النشاط الاقتصادي الكويتي».

واعرب الوزان عن امله بان يخطو بنك الكويت المركزي نحو اتخاذ المزيد من الخطوات لانعاش الاقتصاد الكويتي بخطوات مماثلة ومتلاحقة لما تصب في النهاية لصالح الشركات المدرجة وغير المدرجة. وقال ان الحركة على البورصة ستأخذ وضع التصحيح اولا ومن ثم اعادة الثقة مع توقعات حل برلمان العام 2009 لاعطاء الدعم النفسي وربما تكون الخطوة عامل ومحفز للمستثمرين مجددا لاعادة استثمارها في السوق المحلي حين يجد هؤلاء ملاذا امنا لها في بيئة استثمارية موائية.

بدوره وصف رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب في شركة «الأمان» للاستثمار خلف الجاسم قرار التخفيض بالايجابي الذي يخدم كل الأطراف المدينة والمستثمرة خصوصا المدينة لان التخفيض يقلص فائدة خدمة الدين على المدين تجاه البنوك والتي تصل الى مبالغ كبيرة. واضاف ان هذا الاجراء كذلك «ينعش الحالة الاقتصادية ويشجع على الاستدانة من البنوك ولابد من تخفيضات اخرى حيث لازالت الكويت من اعلى الدول التي تتحصل على اعلى نسب في وقت فيه دول دون الـ1 في المئة واخرى تصل الى الصفر». واوضح الجاسم ان البورصة تفاعلت نسبيا ولكنها ما زالت في مرحلة التقاط الأنفاس حيث انها استجابت منذ ان اعلن عن التوجيهات الحكومية في شان تفعيل العجلة الاقتصادية بسن تشريعات محفزة عملت على تحقيق توازنات في مؤشرات السوق الى حد ما.

من جهته قال رئيس مجلس الادارة في شركة «الصناعات الكويتية» محمد النقي إن مثل هذا القرار يحسن من اداء سوق الكويت للأوراق المالية «البورصة» بالنسبة لعموم المتداولين والمقترضين ما يعطي دعما ملموسا للشركات المدرجة في السوق.

وأضاف «مما لاشك فيه ان الخطوة مشجعة حيث انه كلما تحسنت الأوضاع الاقتصادية العالمية انعكست على اقتصاديات المنطقة ومنها الاقتصاد الكويتي حيث ثبت ان الأزمات التي حدثت طوال السنوات العشرة الماضية اثرت نفسيا على المتداولين في الكويت».

واوضح النقي ان تراجع الاقتصاد العالمي يصاحبه دائما تراجع في الطلب على النفط ولكن على الرغم من هذا التراجع الا ان موارد الحكومة الكويتية لم تتأثر كثيرا.

وقال بصفة عامة فان قرار التخفيض سينعكس على القطاع العقاري وكذلك القطاعات المصاحبة كالتجارية والانشاءات والمقاولات وهو ايضا قرار صائب للمحافظ الجديد الذي يسير على درب المحافظ السابق الشيخ سالم العبد العزيز الصباح الذي نكن له كامل المعرفة بالسياسات النقدية.

من جانبه قال رئيس جمعية «المتداولون» محمد الطراح ان البورصة لم تستفد كثيرا من قرار بنك الكويت المركزي خفض سعر الخصم 50 نقطة اساس وان كانت بعض اسهم الشركات العقارية قد تفاعلت قليلا مع الخطوة التي قد تحرك قطاع الانشاءات والبناء.

واضاف «الخطوة ما هي الا واحدة من خطوات كثيرة ينتظرها السوق على اعتبار انه يحتاج الى العديد من المحفزات في اطار تنشيط العجلة الاقتصادية التي اعلنت عنها الحكومة مؤخرا للمساهمة في تنشيط بعض القطاعات الاقتصادية».

وفي السياق ذاته قال وسيط مالي باحدى شركات الوساطة المالية يحيى مرعي ان تخفيض سعر الفائدة سيؤدي الى تخفيض تكلفه الاقراض مما يزيد من معدل السيولة المتداولة في السوق مما سيؤثر على زياده نشاط الدورة الاقتصادية.

واعرب عن امله في تخطي فترة الكساد الاقتصادي بوقت أسرع بسبب زيادة القوة الشرائية للأفراد والشركات وتدفق هذه الأموال بالسوق الامر الذي يعكس التحسن التدريجي في ميزانيات الشركات وزيادة ملاءتها المالية.

واشار الى ان هذه العوامل جميعا تلعب دورا رئيسيا في تحسن أداء البورصة اضافة الى ذلك العامل النفسي الذي يلعب دور مهم في هذه الفترة والتخفيض يؤثر ايجابيا في العامل النفسي ويعطي مؤشرات على «نهاية مرحلة وبداية مرحلة اقتصادية جديدة» من بعد الكساد.

عزز مكاسبه انتظارا لمحفزات جديدة

الذهب يرتفع مع التطورات الاقتصادية

ارتفع سعر الذهب معززا مكاسبه لليوم الرابع حيث ينتظر المستثمرون مؤشرات من بنوك مركزية بشأن خطط دعم الاقتصاد العالمي الواهن وتقريرا مهما عن سوق العمل الأمريكية.

وتمكن المعدن النفيس من تسجيل مكاسب طفيفة في الجلسة السابقة بالرغم من هبوط أسعار النفط بسبب بيانات مخيبة للآمال من منطقة اليورو والصين إذ لا يزال الاعتقاد بأن الذهب سيستفيد من مزيد من إجراءات التحفيز العالمية يدعم معنويات المستثمرين.

ويشهد الذهب اهتماما تجاريا ضعيفا لأن الصين اللاعب الرئيسي في السوق مازالت في عطلة رسمية. وتتجه أنظار المستثمرين إلى البنك المركزي الأوروبي وبنك انجلترا لمعرفة قراريهما بشأن أسعار الفائدة.

ومن المتوقع أن يظل المتعاملون حذرين إلى حين إصدار تقرير الوظائف الأمريكية يوم الجمعة بعد أن أظهرت بيانات يوم الأربعاء قفزة مفاجئة في وظائف القطاع الخاص في أكبر اقتصاد في العالم.

وارتفع الذهب في السوق الفورية 0.3 في المئة إلى 1782.99 دولارا للأوقية «الأونصة»، لكنه ابتعد عن أعلى مستوى في 11 شهرا الذي سجله في وقت سابق هذا الأسبوع عند 1791 دولارا.

وزادت العقود الآجلة للذهب الأمريكي 0.3 في المئة ايضا إلى 1785.50 دولارا للأوقية. وارتفع سعر الفضة 0.7 في المئة إلى 34.8 دولارا للأوقية. وسجل البلاتين أعلى مستوى في أسبوعين ونصف عند 1691.74 دولار للأوقية مواصلا مكاسبه للجلسة الثامنة على التوالي بدعم من انتشار الاضطرابات العمالية في جنوب افريقيا التي اثرت على إنتاج المعدن النفيس. وزاد البلاديوم 1.2 في المئة إلى 656.50 دولارا للأوقية.

صعود اليورو وتراجع الين قبل اجتماع «المركزي الأوروبي» وبنك اليابان

ارتفع اليورو أمس مسجلا أعلى مستوى في أسبوعين أمام الين الياباني والجنيه الاسترليني والفرنك السويسري قبل اجتماع للبنك المركزي الأوروبي بشأن السياسات حيث من المتوقع أن يترك أسعار الفائدة بدون تغيير.

وتراجع الين على نطاق واسع ليتخطى لأدنى مستوى في أسبوعين أمام الدولار خشية أن يفاجيء بنك اليابان «المركزي» الأسواق يوم الجمعة بقرارات لتيسير السياسة النقدية.

وصعد اليورو نحو 0.5 في المئة إلى 101.82 ين على منصة التداول الالكتروني إي.بي.اس في أفضل اداء له منذ 21 سبتمبر بينما ارتفع الدولار إلى 78.72 ينا.

كما يترقب المستثمرون صدور بيانات الوظائف الأمريكية يوم الجمعة بينما يقول محللون إن بيانات قوية قد تعزز الاقبال على المخاطرة ما يساعد اليورو ويضغط بشدة على الدولار الذي يعد ملاذا آمنا.

وزاد اليورو 0.3 في المئة أمام الدولار إلى 1.2942 دولار ليبقى فوق مستواه المنخفض الذي سجله يوم الاثنين عند 1.28035 دولار بفارق كبير وفوق متوسطه المتحرك في 200 يوم عند 1.2823 دولار.

ومن المتوقع أن يبقي المركزي الأوروبي أسعار الفائدة عند مستواها الحالي عند اجتماعه امس.

ساهمت في وضع حد لتقلبات سوق النفط

صندوق النقد: دول مجلس التعاون عنصر استقرار خلال الأزمات

كريستين لاغارد

أوضحت رئيسة صندوق النقد الدولي كريستين لاغارد أن مجلس التعاون لدول الخليج العربية، هي مجموعة مؤثرة خاصة البلدان المنتجة للنفط، وهي مستمرة في أداء دورها في الاستقرار خلال الأزمة المالية العالمية.

وقالت لاغارد من مقر صندوق النقد الدولي إن هذا هو بالتأكيد الحال مع المملكة العربية السعودية ومعظم الدول المنتجة للنفط في المنطقة بعد إنجاه المملكة العربية السعودية لتحقيق الاستقرار، والحد من التقلبات.

وعندما سئلت عن الدور الذي يمكن أن تضطلع المملكة العربية السعودية في صندوق النقد الدولي على وجه الخصوص قد أدت دورا رئيسيا في صندوق النقد الدولي في الأوقات الحرجة، وكانت مساهما كبيرا جدا حتى الأوقات الحرجة بالنسبة، ولا سيما خلال أزمة النفط. وأنا واثقة انه في الوقت الذي سابدء حملتي لجمع الموارد للصندوق هذا الشتاء أن المملكة العربية السعودية على وجه الخصوص ستكون هناك وسوف تكون أحد الأعضاء المساهمين من أجل رفع موارد الصندوق.

وبينت ان وزير المالية السعودي إبراهيم العساف اشار إلى أن المملكة العربية السعودية ستساهم ب 15 مليار دولار، لم اتفاجأ لأنه تقليد للمملكة العربية السعودية بأن تكون شريكا وأن تكون متواجدة في الأوقات الصعبة».

وأكدت لاغارد حينما سئلت عما اذا كانت هناك خطة لزيادة عدد الموظفين السعوديين في صندوق النقد الدولي بأن ذلك يحدث، مضيفة: «لدينا في الواقع لأول مرة مدراء سعوديون، ونحن نبحث عن إقتصاديين من البلدان العربية، ولكن بعظم الاقتصاديين تحديدا من المملكة العربية السعودية أيضا».

«جويك» تطرح 10 فرص استثمارية برأسمال ملياري ريال

كشفت «منظمة الخليج للاستشارات الصناعية» «جويك» عن وجود استثمارات صناعية محتملة في المنطقة الشرقية بالمملكة العربية السعودية بما يقارب 531 مليون دولار امريكي، أي ما يعادل ملياراً وتسعمئة مليون ريال سعودي. وقد جاء ذلك في ورشة عمل نظمتها «جويك» بالتعاون مع غرفة الشرقية، في قاعة الجزيرة بمقر الغرفة في المنطقة الشرقية، بحضور حشد من مسؤولي الشركات والمؤسسات المنضوية تحت مظلة الغرفة في المملكة.

وتحدث الأمين العام لمنظمة الخليج للاستشارات الصناعية الأستاذ عبدالعزيز بن حمد العقيل، عن «دراسة الخارطة الصناعية التي هدفت إلى تشخيص الوضع الراهن للصناعة في دول المجلس، وقامت بتحديد الصناعات الغائبة والمستهدفة، واقتراح الفرص الاستثمارية الواعدة باعتبار المميزات النسبية والميزات التنافسية لدول المجلس.

دراسة: تدهور القدرة الشرائية للموظفين البريطانيين

لندن - «كونا»: كشفت دراسة اقتصادية امس عن تراجع قيمة أجور الموظفين البريطانيين وتدهور قدرتهم الشرائية بمتوسط 1.6 ألف جنيه استرليني سنويا مقارنة مع عام 2009.

وأوعزت الدراسة التي أعدها «مؤتمر نقابات العمال» ذلك التراجع الى حالة الكساد التي يعيشها الاقتصاد المحلي وعجزه عن التخلص من تبعات الأزمة المالية.

وحذرت الدراسة من استمرار الأوضاع الاقتصادية على ما هي عليه الان، مشيرة الى ان استمرارها سيدفع قيمة راتب العامل البريطاني الى الانخفاض الحاد بمتوسط لن يقل عن ثمانية الاف و500 جنيه خلال الاعوام القليلة المقبلة. واوضحت ان الاجور انخفضت بشكل حاد من حيث القيمة الحقيقية كونها فشلت في مسايرة الارتفاع الكبير في تكاليف الحياة مشيرة الى ان بيانات عام 2009 كانت افضل بكثير بالرغم من الازمة المالية العالمية عام 2008. وقال السكرتير العام لمؤتمر نقابات العمال براندن باربر في تصريح صحافي ان المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها بريطانيا جعلت من الموظف العادي اكثر فقرا مما كان عليه قبل ثلاثة أعوام. واضاف انه حتى وإن تمكنت الأجور من الارتفاع قليلا الا أنها ستحتاج إلى سنوات لإزالة اثر الأضرار التي خلفتها السياسة التقشفية وارتفاع معدل التضخم.

واوضح انه إذا لم تتغير الأوضاع الحالية باتجاه الأفضل فإن تدهور القدرة الشرائية سيستمر إلى غاية عام 2021 ليصل الانخفاض في قيمة الأجور إلى حوالي 8.5 آلاف جنيه محذرا من أن الأوضاع ستزداد سوءا بالنسبة للأسر التي تتلقى إعانات اجتماعية من الدولة.

تراجع طلبات التصنيع في سويسرا

كشف المكتب الاتحادي السويسري للاحصاء أمس عن تراجع واضح في متوسط طلبات التصنيع الموجهة الى المؤسسات السويسرية بصورة ملحوظة مقارنة مع حجم الطلبات التصنيع في الربع الاول من هذا العام.

واوضح المكتب في بيان صادر عن مقره في مدينة «نوشاتيل» غربي سويسرا ان التراجع شمل جميع القطاعات تقريبا بنسب متفاوتة بلغت اعلاها 21.8 في المئة في تصنيع السلع المعمرة اعقبها تراجع نسبته 13.2 في المئة في طلبات تصنيع المنتجات الوسيطة ثم تراجع نسبته 4.7 في المئة في طلبات تصنيع السلع الاستهلاكية تلاها تراجع نسبته 2.2 في المئة في استثمارات الانتاج.

صادرات السلع الماليزية إلى 21 مليار دولار

قال وزير صناعة الحقول والسلع الماليزي برنارد دوسيوق ان حجم تصدير السلع والمنتجات القائمة على السلع في بلاده خلال النصف الاول من العام الجاري بلغ 64.44 مليارا ما يعادل «21 مليار دولار امريكي». واوضح دوسيوق في تصريحات صحافية أمس ان هذا المبلغ استحوذ على نسبة 18.35 في المئة من مجموع عائدات التصدير الماليزية والتي تبلغ 351.21 مليار رنغت ماليزي.

واشار الى ان قطاع النخيل لايزال المساهم الرئيسي لعائدات تصدير السلع يليه المطاط والأخشاب والكاكاو والتبغ والفلفل.

وبين دوسيوق ان صادرات التبغ سجلت ارتفاعا بنسبة 49.38 في المئة لتصل الى 711.92 مليون رنغت بالمقارنة مع 476.58 سجلت خلال الفترةذاتها من العام الماضي. واعلنت ادارة الاحصاء الوطنية الشهر الماضي عن نباطؤ الانشطة الاقتصادية في الصين وكوريا الجنوبية والهند والاتحاد الاوروبي والذي ساهم في انخفاض صادرات ماليزيا الى هذه الاسواق التي تعتبر رئيسية بالنسبة لها.

وتراجعت صادرات ماليزيا لشهر يوليو الماضي بنسبة 1.9 في المئة عن العام الماضي لتبلغ 58.12 مليار رنغت ماليزي «18.5 مليار دولار امريكي تقريبا» وذلك نتيجة لتباطؤ الانشطة الاقتصادية للاسواق التصديرية.

جانب من معرض العقارات المصري الأول في الدوحة

دول الخليج تستثمر 100 مليار دولار

الاستثمارات القطرية في مصر تسجل أرقاماً قياسية غير مسبوقة

يبدو أن الاستثمارات القطرية والخليجية بالسوق المصرية في طريقها لأن تسجل أرقاما غير مسبوقة، بدعم من رغبة دول الخليج في تعزيز التحول الديمقراطي والتنموي في «مصر الثورة» من جهة، وحرص رجال الأعمال بهذه الدول على اقتناص فرص استثمارية ذات عوائد مرتفعة في سوق باتت تتمتع بمناخ أكثر شفافية من ذي قبل، من جهة أخرى. هذا ما ذهب إليه دبلوماسيون ورجال أعمال في تصريحات على هامش معرض «العقارات المصري الأول» الذي انهى أعماله الأربعاء في العاصمة القطرية.

وفي هذا الصدد توقع سفير مصر في الدوحة محمد مرسي أن تشهد الفترة القليلة المقبلة ضخ استثمارات قطرية كبيرة بالسوق المصرية، فضلا عن استثمارات لباقي دول الخليج الأخرى، دون أن يكشف عن حجمها.

وقال مرسي: إن هناك حركة نشطة لرجال الأعمال والمسؤولين الحكوميين من جانب البلدين، للتنسيق بشأن تدفق الاستثمارات القطرية نحو مصر والعكس أيضا.

وأضاف «نتوقع انطلاقة قوية للاستثمارات القطرية والخليجية والعربية على صعيد المشاريع العملاقة، كالبنية التحتية الأساسية، والإسكان، والعقارات، والصناعة، والبتروكيماويات، والسياحة».

وأشار الدبلوماسي المصري إلى أن الاستثمارات القطرية في مصر باتت مهمة، وستزيد في المرحلة القادمة بتوجيه ودعم من أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني.

وعن حجم الاستثمارات المنتظرة قال مرسي إن الفكرة أكثر من مجرد أرقام جديدة، فقد أصبح هناك مناخ جديد في مصر جاذب للاستثمارات، ملفتا إلى أن السوق المصرية واعدة، وأن ما كان ينقصها هو توفر المناخ المشجع على جذب رؤوس الأموال الأجنبية والآليات الداعمة لحركة رجال الأعمال. من جهته لم يستبعد رئيس لجنة الاستثمار بجمعية رجال الأعمال المصرية عادل صبري أن يتم ضخ استثمارات خليجية بواقع 100 مليار دولار قبل نهاية العام القادم، في مقابل استثمارات لا تتعدى في الوقت الحالي حاجز الـ12 مليارا. وعزا ذلك إلى رغبة دول الخليج في الاستثمار بسوق ذات عوائد مجزية قد تصل إلى 50 في المئة في مقابل 10 في المئة بأسواق أخرى. وتوقع صبري في حديث للجزيرة أن تحظى مصر بحظ وافر من الاستثمارات العربية خلال الفترة المقبلة أكثر من باقي دول الربيع العربي الأخرى، مرجعا ذلك إلى ما باتت تنعم به من استقرار سياسي وأمن اجتماعي ضروري لانسياب رؤوس الأموال من الخارج. وأكد أن لدى الحكومات الخليجية توجها نحو دعم التحول الديمقراطي في مصر باعتبارها قلب المنطقة وسوقها الأضخم، مشيرا إلى أن الموقف الاستثماري القطري تجاه مصر متميز جدا، ودلل على ذلك برغبة قطر في إقامة شراكات استثمارية في قطاعات إستراتيجية وفي مقدمتها النفط والأمن الغذائي.